



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/151
للتشر الفوري
27 إبريل 2015

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 23 مارس 2015 مشاورات المادة الرابعة¹ مع قطر ونظر في تقييم خبراء الصندوق وأقره دون عقد اجتماع².

وتقوم قطر حاليا بتنفيذ استراتيجية طموحة لتنويع الاقتصاد، بينما تحتفظ بدورها النظامي في السوق العالمية للنفط والغاز الطبيعي. فهي تساهم بنسبة الثلث في مجموع التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال، وقد أصبح دورها بارزا كمستثمر مالي عالمي مهم، ومستورد للعمالة، وبلد مانح. وتواصل السلطات تنفيذ برنامج واسع النطاق للبنية التحتية العامة بغية إعطاء دفعة لتنويع الاقتصاد والاستعداد لكأس العالم لكرة القدم في عام 2022.

ويحتفظ الاقتصاد القطري بزخم النمو القوي حتى الآن على الرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط منذ صيف 2014. وظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مستقرا عند مستوى 6% تقريبا على مدى السنوات الثلاث الماضية، مدفوعا في الأساس بمعدلات توسع القطاع غير الهيدروكربوني التي تتألف من خانتين. وساعد تراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية على تخفيض التضخم إلى أقل من 3%، على الرغم من ضيق الأوضاع في سوق العقارات.

ويلاحظ أن آفاق النمو إيجابية على المدى القصير، ولكن انخفاض أسعار النفط سيسفر عن تدهور شديد في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. ومن المتوقع أن يزيد النمو إلى نحو 7% في عام 2015 مع بدء إنتاج حقل غاز برزان واستمرار السلطات في تنفيذ برنامج الاستثمار العام. ومن المتوقع أيضا أن يظل انخفاض أسعار الواردات بمثابة كابح للضغوط التضخمية. غير أن موازنة الحكومة يمكن أن تسجل عجزا بدءا من عام 2016، كما ستتقلص فوائض الحسابات الخارجية إلى

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

² يتخذ المجلس التنفيذي قراراته وفقا لإجراءات انقضاء المدة عندما يتفق أعضاؤه على إمكانية النظر في الاقتراح المعني دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.

حد كبير. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو على المدى المتوسط مع الانخفاض التدريجي في نمو الاستثمارات العامة وعدم تعويض القطاع الخاص إلا جزءاً من هذا الانخفاض. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي تواجه آفاق الاقتصاد الكلي في إمكانية انخفاض أسعار النفط والغاز الطبيعي إلى مستوى دون المتوقع، وظهور آثار جانبية للاستثمارات العامة في شكل نشاط اقتصادي محموم على المدى القصير وطاقة إنتاجية زائدة على المدى المتوسط.

تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع قطر، أعرب المديرون التنفيذيون عن تأييدهم لتقييم خبراء الصندوق، على النحو التالي:

تواصل قطر تنفيذ استراتيجية طموحة لتتويع الاقتصاد من خلال برنامج واسع النطاق للاستثمارات العامة، مع الاحتفاظ بدورها النظامي في السوق العالمية للغاز الطبيعي. ودعمًا لهذا الجهد، يجري حالياً تعزيز إطار السياسات في عدد من المجالات، بما في ذلك سياسة المالية العامة والسياسات المالية.

غير أن الانخفاض الكبير الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط والغاز الطبيعي سيُحدث تراجعاً شديداً في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية، مما يستلزم تكثيف الجهود المبذولة لتتويع الاقتصاد وإجراء بعض الضبط لأوضاع المالية العامة على المدى المتوسط.

وسيبذل النمو في قطر قويا هذا العام، ولكن التوقعات تشير إلى انخفاضه لاحقاً. وعلى المدى القريب، سيكون النمو مدفوعاً ببرنامج الاستثمارات العامة وإنتاج حقل الغاز الطبيعي الجديد. ومن المتوقع أن يظل معدل نمو القطاع غير الهيدروكربوني في حدود الخانتين. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع حدوث تباطؤ كبير في النمو الكلي مع الانخفاض التدريجي في نشاط برنامج الاستثمارات العامة وعدم مساهمة القطاع الخاص في تعويض هذا الانخفاض إلا بصفة جزئية فحسب.

وتم احتواء تضخم أسعار المستهلكين، رغم سرعة ارتفاع أسعار العقارات. وسجل التضخم بعض الانخفاض في الشهور القليلة الماضية حسب مؤشر أسعار المستهلكين، مع استقرار الزيادات في الإيجارات السكنية وانخفاض تضخم أسعار السلع التجارية. وعلى المدى القصير، من المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار السلع الأولية الدولية، بما فيها الأغذية، وقوة الدولار الأمريكي إلى خفض التضخم الكلي على الرغم من ضيق سوق الإيجارات السكنية. ومع ذلك، تشهد أسعار العقارات - وخاصة الأراضي - ارتفاعاً سريعاً للغاية، ويبدو أن التقييمات أقرب إلى الحد الأعلى ضمن نطاق يتوافق مع أساسيات الاقتصاد. وينبغي النظر في استحداث جدول يميز بين رسوم المعاملات العقارية بهدف ردع المضاربين، وفي اتخاذ تدابير إضافية لزيادة عرض الأراضي. ويمكن أن يأتي فرض ضوابط على الإيجارات السكنية بنتائج عكسية. وفي حالة النمو الائتماني المفرط، ينبغي اللجوء إلى مزيد من تدابير السلامة الاحترازية الكلية وسحب السيولة. وإذا تسارع التضخم، ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتخفيض معدل الإنفاق في القطاع العام.

وسيؤدي الهبوط الكبير الذي شهدته أسعار النفط إلى تراجع ملحوظ في أرصدة المالية العامة والحسابات الخارجية. وفي تناقض شديد مع السنوات السابقة، ستسجل الموازنة عجزاً بدءاً من عام 2016 ويختفي معظم فائض الحساب الجاري. وحيث لا يوجد

قلق آني بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة في ضوء افتراضات خبراء الصندوق لأسعار النفط، فإن هناك ما يبرر زيادة الإنفاق واتخاذ تدابير على جانب الإيرادات بما يعادل حوالي 5% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني على المدى المتوسط لتأمين العدالة بين الأجيال في سياق يسوده انخفاض أسعار النفط.

وهناك إصلاحات جارية في الموازنة تستحق الترحيب وينبغي الاستمرار في تعميقها. وقد تحقق تقدم كبير في إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية وإدارة للاستثمار العام وتمت السيطرة على نمو النفقات الجارية. ويبرز هبوط أسعار النفط ضرورة تحديد إطار واضح متوسط الأجل للمالية العامة، بما في ذلك خطط للطوارئ. وينبغي أن تنص وثيقة الاستراتيجية التي تعدها وزارة المالية حالياً على أهداف ملزمة للمالية العامة على المدى المتوسط وأن تنشر التوقعات بشأن المسار المستقبلي لنفقات الموازنة العامة والضرائب. كذلك ينبغي مواصلة عملية إعداد الموازنة السنوية مع هذا الإطار الجديد متوسط الأجل للتخلص من تجاوزات الإنفاق. ومن شأن إدخال مزيد من التحسينات على شفافية حسابات المالية العامة أن يسهل إجراء تقييم أكثر دقة لمركز المالية العامة في قطر في سياق انخفاض أسعار النفط.

ولا تزال أوضاع البنوك سليمة والتقدم مستمر في تنفيذ جدول الأعمال المقرر لتنظيم القطاع المالي، وإن كان ينبغي وضع المخاطر ومواطن الضعف الناشئة تحت المراقبة الدقيقة. فعلى الرغم من استقرار النمو الائتماني بوجه عام، يمكن أن تنشأ مخاطر مثل انخفاض السيولة بسبب تراجع أسعار النفط، وسرعة نمو الائتمان المقدم لقطاعات مختارة وعبر الحدود. وعلى الرغم من أن النظام المصرفي ككل يبدو محمياً من تقلبات القطاع العقاري، فمن الضروري مراقبة تطورات البنوك الضعيفة نسبياً عن كثب. وعلى صناع السياسات مواصلة المراقبة الدقيقة لمعايير الإقراض ومخاطر تركُّز القروض ومعاملات البنوك عبر الحدود. وإذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى خفض السيولة في القطاع المالي، ينبغي أن يبادر صناع السياسات باتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب. ومما يستحق الترحيب ذلك التقدم المستمر في تنفيذ اتفاقية بازل الثالثة والقواعد التنظيمية المرتبطة بها. وهناك حاجة لمزيد من التقدم في تعزيز نظام الإنذار المبكر، بما في ذلك زيادة توافر إحصاءات سوق العقارات وإعداد بيانات عن الميزانيات العمومية للأسر والشركات والحكومة.

وينبغي تكثيف الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، نظراً لاحتمالات استمرار أسعار النفط المنخفضة وتباطؤ النمو على المدى المتوسط. وهناك مجال لمواصلة تحسين مناخ الأعمال ودعم تنويع الاقتصاد، بما في ذلك عن طريق تبسيط إجراءات تسجيل الشركات، وتحسين إنفاذ العقود، ورفع جودة المناهج التعليمية. ويمكن أن تساهم الخصخصة بدورها في تشجيع نشاط القطاع الخاص، كما يمكن أن تؤدي إصلاحات سوق العمل إلى تحقيق نمو أكثر احتواءً لكل شرائح السكان.

ولا يزال نظام سعر الصرف الثابت مناسباً لقطر. وقد استفادت قطر من ربط عملتها بالدولار الأمريكي سواء في الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط أو التي انخفضت فيها، وذلك من خلال ما وفره من ريكيزة لأسعار السلع التجارية واستقرار لتدفقات الدخل والثروة المالية. وتتعدّد عملية تقييم مستوى سعر الصرف في قطر بسبب عدم تنوع هيكل الصادرات التي يتألف معظمها من المنتجات الهيدروكربونية، ولكن تقديرات خبراء الصندوق لا تورد أدلة على وجود فجوة في الحساب الجاري.

قطر : مؤشرات اقتصادية كلية مختارة، 2011-2016

توقعات 2016	توقعات 2015	تقديرات 2014	2013	2012	2011
الاقتصاد الحقيقي (التغير %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
٧١٧,٣	٦٩٦,٣	٧٦٤,٤	٧٣٩,٨	٦٩٢,٧	٦١٨,١
إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)					
٢٣٤,٣	٢٦٢,١	٣٧٨,٥	٤٠٢,٣	٣٩٤,٥	٣٥٩,٢
إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني الاسمي (بمليارات الريالات القطرية)					
٦٧,٣	٦٢,٤	٥٠,٥	٤٥,٦	٤٣,٠	٤١,٩
إجمالي الناتج المحلي الكلي، (%)					
٦,٤	٧,١	٦,١	٦,٣	٦,٠	١٣,٠
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي					
٠,٩	١,٢	١,٧-	٠,٢	١,٣	١٥,٦
الهيدروكربونات 1/					
٩,٥	١٠,٧	١١,٦	١١,٠	١٠,٠	١٠,٩
غير الهيدروكربونات					
٠,٥-	٠,٨-	٢,٩-	٤,٥-	١,٤-	٨,٤
نصيب الفرد					
٣,٢-	١٥,٠-	٢,٧-	٠,٥	٥,٧	٢٠,١
المخفّض					
٢,٨	٢,٠	٣,٠	٣,١	١,٩	١,٩
التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)					
١,٢	٠,٧-	١,٩	١,٨	٣,٢	٥,٤
السلع التجارية					
٤,٥	٥,٤	٤,٠	٤,٤	٠,٦	١,٢-
السلع غير التجارية					
قطاع الهيدروكربونات					
٦٩,٢	٧٧,٨	١١٨,٤	١٢٨,٦	١٢٥,٨	110.2
الصادرات (بمليارات الدولارات الأمريكية) 1/					
٦١,٦	٥٢,٨	٩٨,٩	١٠٨,٨	١١٢,٠	١١١,٠
سعر النفط الخام من نوع برنت (دولار أمريكي للبرميل)					
٦٤٠,٠	٦٥٥,٠	٦٧٠,٠	٦٩٧,٨	٧٣٢,١	٧٤٤,٧
إنتاج النفط الخام (بآلاف البراميل يوميا)					
٩٧,٥	٩٤,٠	٩٢,٠	٩٢,٤	٨٩,٨	٨٩,١
إنتاج الغاز الطبيعي (بملايين الأطنان سنويا)					
٧٧,٨	٧٧,٨	٧٧,٨	٧٨,١	٧٧,٠	٧٦,٥
ومنه غاز طبيعي مسال					
مالية الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي) 2/					
الإيرادات 3/					
٣٠,٦	٣٥,٩	٤٢,٤	٤٥,٨	٤٠,٤	٣٥,٠
النفقات					
٣٤,٦	٣٥,٦	٣٢,٧	٣١,٤	٣٠,٨	٢٨,٥
الجارية 4/					
٢٤,٢	٢٤,٧	٢٢,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥
الرأسمالية					
١٠,٥	١٠,٩	١٠,١	٩,٣	٧,٣	٧,٩
رصيد المالية العامة للحكومة المركزية					
٤,١-	٠,٣	٩,٧	١٤,٤	٩,٥	٦,٥
الرصيد الأولي غير الهيدروكربوني المعدل (% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني) 5/					
٤٢,١-	٤٦,٤-	٥١,٥-	٥٦,٧-	٥٨,٣-	٥٦,٦-
تقديرات رصيد الحكومة العامة 6/					
٠,٣-	٤,١	١٤,٦	٢٠,٥	١٤,٢	١٠,٢
إجمالي دين الحكومة المركزية					
٢٧,٠	٢٩,٨	٣١,٧	٣٢,١	٣٦,٠	٣٤,٥
القطاع النقدي والمالي (التغير %)					
النقود بمعناها الواسع					
٨,٥	١٠,٤	١٠,٦	١٩,٦	٢٢,٩	١٧,١
المطالبات المحلية على القطاع العام 7/					
٠,٨	٠,٤	٨,١-	١٠,٢	٣٠,٣	٧٩,٣
الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص 8/					
١١,٢	١٢,٥	٢٠,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٩,٢
سعر الفائدة على أذون الخزانة بأجل 3 شهور (بالريالات القطرية، %، نهاية الفترة)					
...	...	٠,٨	١,٢	٠,٩	...
مبادلات مخاطر الائتمان (نقطة مئوية، نهاية الفترة)					
...	...	٨٣,٢	٦٥,٣	٧٧,٨	١٣٠,٢
القطاع الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					
الصادرات					
٧٧,٣	٨٥,٢	١٢٨,٨	١٣٦,٩	١٣٣,٠	١١٤,٣
الواردات					
٣٤,١-	٣٢,٧-	٣٢,٤-	٣١,٥-	٣٠,٨-	٢٦,٩-
رصيد الحساب الجاري					
١,٤	١٠,٠	٥٢,٨	٦٢,٦	٦٢,٠	٥٢,٠
% من إجمالي الناتج المحلي					
٠,٧	٥,٢	٢٥,١	٣٠,٨	٣٢,٦	٣٠,٦
الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)					
٧٩,٩	٨٠,٦	٧٩,٥	٨٠,٤	٨٤,٨	٧٦,٩
الاحتياطيات الرسمية 9/					
٤٣,٥	٤٣,٤	٤٢,٩	٤١,٨	٣٢,٨	١٦,٤

المؤشرات الاجتماعية

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (2014): 93 044 دولارا

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (2011): 77.4 (الذكور)، و79.2 (الإناث)؛ عدد السكان (2014): 2.23 مليون

بنود للتذكير

٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	٣,٦٤	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
...	...	٢,٢	٢,٥	٣,٠	٥,٠-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)
...	...	Aa2	Aa2	Aa2	Aa2	التصنيف الائتماني (خدمات المستثمرين في موديز)
٧,٠	٨,٠	٩,٣	١١,٤	٧,٥	٤,٣	النمو السكاني (%)

المصادر: السلطات القطرية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تشمل النفط الخام، والغاز الطبيعي، والبروبان، والبيوتان، والمكثفات.

2/ دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 1986؛ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل؛ ولا ينعكس في هذه البيانات التغير القادم في توقيت السنة المالية اعتباراً من عام 2016. (البيانات من عام 2013 فصاعداً تعكس تحويل أرباح قطر للبترول بالكامل إلى الموازنة العامة).

3/ وفقاً لتقديرات خبراء الصندوق، بلغت إيرادات الميزانية المتعلقة بالأنشطة الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية نحو 42% و 4% من إجمالي الناتج المحلي، على التوالي في عام 2013.

4/ تشمل التحويلات إلى الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية في عامي 2011 و 2012.

5/ الرصيد غير الهيدروكربوني للحكومة المركزية (ما عدا الجزء من ضريبة دخل الاستثمار ودخل الشركات من الأنشطة الهيدروكربونية).

6/ رصيد الحكومة المركزية زائد تقديرات إيرادات جهاز قطر للاستثمار، ما عدا المكاسب الرأسمالية.

7/ الائتمان المقدم للحكومة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات شبه الحكومية، بالإضافة إلى حيازات السندات الحكومية.

8/ ما عدا الأوراق المالية.

9/ ما عدا أصول جهاز قطر للاستثمار.